عقد اتفاق على توريد مطبوعات
لصالح وزارة الصحة
(عطاء رقم 2022/70)

إنه في يوم الاثنين الموافق 2022/10/10 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية بدولة فلسطين يمثلها السيد/ ق.ا مدير عام الإدارة.

طرف ثان : شركة زكريا محمود إبراهيم الحلبي (الحلبي للدعاية والإعلان والطباعة)عنوانه الرئيسي /غزة شارع الشفاء مشتغل مرخص/954747473 يمثلها السيد/حسام سمير محمد الأستاذ (بصفته مفوض) هوية رقم/802380444 رقم هاتف جوال/0599416367-2824115

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم (2022/70) بشأن توريد مطبوعات لصالح وزارة الصحة، وحيث أن الطرف الثاني اشترك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وذلك وفقا للأصناف والكميات المحددة في قرار الإحالة النهائية الصادر لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/8/9بشان العطاء رقم2022/70 كون عرضه الأرخص المطابق بمبلغ إجمالي **قدره (32290شيكل) فقط اثنان وثلاثون الف ومائتان وتسعون شيكل لا غير** على أن يكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل و كافة انواع الضرائب والرسوم. **لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-**

1. تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية وجدول الكميات والعينات والأسعار المقدمة من الطرف الثاني **وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/8/9 بشأن العطاء رقم 2022/70** جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.
2. يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.
3. يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكمية التي رست عليه للخدمات المساندة في وزارة الصحة أو أي جهة اخري تحددها الوزارة حسب الطلب من تاريخ استلامه أمر التوريد الخطي ويكون التوريد علي نفقة الطرف الثاني ووفقا للمواصفات الفنية وجدول الكميات والعينات المعتمدة والأسعار المتفق عليها ،ومع ذلك يحق للطرف الاول زيادة الكمية أو تخفيضها بنسبة25٪ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض علي ذلك أو المطالبة بزيادة في الاسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.
4. لا يحق للطرف الثاني الامتناع عن التوريد والمطالبة بزيادة في الاسعار بحجة ارتفاع الاسعار سواء كان الارتفاع في الاسواق المحلية أو الاسواق العالمية.

غزة-تل الإسلام-بجوار جامعة الأزهر-خلف محطة فارس للبترول تلفاكس: 08-2832761

5. يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن الأصناف التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقا للأسعار والوحدات الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه ووفقا للكميات التي تطلب منه على أن يتم الدفع بعد تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة وذلك وفقا لآلية الصرف المعمول بها لدى وزارة المالية ويكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل، و يشمل السعر كافة الضرائب والرسوم.
6. يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بنسبة 10٪ من قيمة المبلغ المحدد في مقدمة هذا العقد ، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة، وتكون سارية المفعول طوال مدة سريان.
7. يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الصنف محل هذا العقد من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار مضافا اليه 10٪مصاريف ادارية وأية خسارة أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو بالجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذاره ولا يحق له الاعتراض على ذلك وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الأموال المستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.
8. كما يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المحدد أن يخصم يوميا ما لا يقل عن (1٪) من المبلغ المحدد أعلاه كغرامة تأخير إلا إذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف، وفي جميع الأحوال على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعته من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.
9. لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليها وفقا لقرار الإحالة والعقد الأصلي.
10. لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، والا يتم اللجوء للمحكمة المختصة عملا بالقوانين الفلسطينية بهذا الشأن، وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرف العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول
الإدارة العامة للوازم بوزارة المالية
يمثلها السيد/ ق. امدوير عام الإدارة

طرف ثاني
شركة زكريا محمود إبراهيم الحلبي
يمثلها السيد/ حسام سمير محمد الأستاذ

غزة-تل الإسلام-جوار جامعة الأزهر-خلف محطة فارس للبترول تلفاكس: 08-2832761